النوع والسياسات العامة

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية :
بين الدولة والمرأة
إصلاح جاد وبني جونسون
وريتا جقمان

الاستثمار في نصف السكان :
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي
"المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"
آيلين كتّاب وسائد جاسر
ومجدي المالكي وسهى هندية

المجتمع والنوع في فلسطين :
نقد لوثائق الوكالات الدولية
حول سياساتها العامة
ليزا تراكي

النوع والسياسات العامة
أوراق عمل
رقم (٢)

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
تموز ١٩٩٦

حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلفين

تم انجاز العمل المتضمن في هذا المنشور بدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)

برنامج دراسات المرأة – جامعة بيرزيت ، فلسطين

هاتف : ٩٩٨٢٠٠٠ – ٢ – (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – (٩٧٢)
فاكس: ٩٩٥٧٦٥٦ – ٢ – (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ – ٢ – (٩٧٢)

النوع والسياسات العامة

الصفحة

مقدمة ٣

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية : ٧
بين الدولة والمرأة
اصلاح جاد وبني جونسون
وريتا جقمان

الاستثمار في نصف السكان : ٢١
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي
"المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"
آيلين كتّاب وسائد جاسر
ومجدي المالكي وسهى هندية

المجتمع والنوع في فلسطين : ٣٧
نقد لوثائق الوكالات الدولية
حول سياساتها العامة
ليزا تراكي

برنامج دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
تموز ١٩٩٦

تقديم

إثر التوقيع على اتفاقات أوسلو، أصبح مشروع بناء الدولة في فلسطين محور اهتمام وعمل مجموعة متسعة باستمرار من المؤسسات التي تضع سياسات عامة على المستوى الكلي. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات دولية، ومتعددة الأطراف، وجهات حكومية في بلدان منفردة. إن الصعوبة التي يواجهها الأكاديميون والعاملون في حقل التنمية من الفلسطينيين في الإمساك بكافة التبعات العديدة التي ستترتب على هذه الاجندات المختلفة، لا تعود الى مجرد حداثة هذا المشروع، بل وإلى العدد الكبير للأطراف ذات العلاقة بهذه العملية، والى تنوعها الهائل أيضاً. ومن هذه الناحية، فإن المقالات التي يحويها هذا المجلد هي محاولة أولية لمعالجة الوضع المشار إليه، حيث تمثل نظرة نقدية تمهيدية من جانب أكاديميين فلسطينيين، ومن جانب عاملين تنمويين، إلى مختلف الأجندات التنموية التي يجري الترويج لها، أو التي يجري تنفيذها، على يد مجموعة من راسمي السياسات العامة ومن الفاعلين في مجال التنمية في الإطار القائم راهناً. إن جدول الأعمال التنموية هذه والتي تخضع لمسألة نقديّة في المقالات المنشورة لها أهمية حاسمة في صياغة المستقبل الفلسطيني. ويسلط كاتبو المقالات الضوء على أسئلة مفتاحيه بشأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من خلال تحليل هذه الاجندات والسياسات العامة المقترحة منطلقين في ذلك من منظور النوع الاجتماعي.

هذا المجلد هو الثاني في سلسلة أوراق العمل حول "النوع الاجتماعي والمجتمع" التي يصدرها برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. وتهدف أوراق العمل هذه إلى إثارة حالة من الجدل والنقاش حول القضايا الأساسية في دراسة العلاقات المرتبطة بالنوع الإجتماعي في المجتمعين العربي والفلسطيني. كما يهدف برنامج دراسات المرأة عبر ما يصدره من أوراق إلى المساهمة في الجدل الدائر حول السبل الأمثل لتطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات عملية بغية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يتكون من أفراد متساوين، يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية مُصانة.

وتصدر سلسلة أوراق العمل هذه في إطار مشروع البحث الجماعي الجاري في برنامج دراسات المرأة تحت عنوان "**النساء الفلسطينيات في المجتمع**"، والذي يشارك فيه مجموعة من الباحثات والباحثين المحليين إضافة إلى الباحثات العاملات في البرنامج. ويهدف مشروع البحث إلى إنتاج سلسلة من التقييمات والدراسات المنطلقة من منظور النوع، عن الأدبيات والأبحاث التي تتناول المجتمع الفلسطيني في الفترة فيما بعد عام ١٩٦٧. ويتركز النظر في هذه الأدبيات في أربعة مجالات رئيسية تم اعتبارها ذات أولوية بالنسبة للنساء: الإقتصاد، والتعليم، ومجال الإستحقات والرعاية الإجتماعية، ومجال الثقافة والمجتمع. إن الإقرار بالنوع كجزء لا يتجزّأ من أي تنظيم إجتماعي، وإقراره تالياً كوحدة ضرورية للتحليل، قد فتح آفاقاً جديدة وهامة أمام البحث العلمي، وأمام إمكانيات صياغة سياسات عامة، ناجعة ومنصفة لمختلف الفئات الإجتماعية. ويأمل برنامج دراسات المرأة إلى أن يساهم بدوره في عملية البحث العلمي، وفي صياغة السياسات العامة في فلسطين، إنطلاقاً من مقولة النوع الإجتماعي.

تدرس المقالات الثلاثة المنشورة في هذا المجلد وثائق رسم السياسات العامة التي صدرت مؤخراً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعن المنظمات الدولية الناشطة في فلسطين. ففي بعض هذه الوثائق تكاد تكون النساء مرئيات، فيما تجري معاملة الرجال والنساء في وثائق أخرى بشكل غير متماثل سواء كان ذلك فيما يخص حقوقهم في المجتمع أو فيما يخص المكانة المعطاة لهم في السياسات التي تقوم السلطة الفلسطينية ببلورتها. كما أن الافتراضات غير المثبتة حول النساء الفلسطينيات وحول المجتمع الفلسطيني والتي تتخلل العديد من هذه الوثائق، تحدّ بصورة كبيرة الوصول إلى رؤية شاملة وديناميّة للعمليات الاجتماعية الجارية في المجتمع الفلسطيني، ولإمكانيات التنمية المستدامة، والإنصاف المرتبط بالنوع، والعدالة الاجتماعية فيه. ومن خلال إجراء تحليل نقدي لهذه الوثائق، تتوصل أوراق العمل المنشورة إلى تقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى صياغة سياسات عامة أكثر إنصافاً لمختلف الفئات الاجتماعية. كما تهدف التوصيات إلى تقديم منهاج أكثر وعياً بقضايا النوع الاجتماعي لتؤخذ بعين الاعتبار عندما تقوم السلطة برسم سياساتها العامة.

في مقالة "**الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية: بين الدولة والمرأة**" التي أعدها يوسف الصايغ، تقوم الباحثات ريتا جقمان وإصلاح جاد وبيني جونسون، بتبيان الاهتمام الشحيح الذي أولاه راسمي السياسات حتى الان لمسألة الرعاية الاجتماعية لا وبل للسياسات الاجتماعية ككل، رغم حاجة الفلسطينيين الملحة للرعاية والحماية الاجتماعيتين. وتثير المقالة أسئلة نقدية حول الإشكال التي يجري بها التذهن المفاهيمي لكل من الاستحقاقات الاجتماعية، وحقوق المواطنة، في السياسات التي تعمل السلطة الفلسطينية على بلورتها. كما تطال الأسئلة الأشكال الملموسة والمحددة لهاتين المسألتين في وثائق السلطة. وبهذا الصدد تُبرز الكاتبات ما تحمله وثيقة "الرعاية الوطنية والترويح" الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، من ملامح نظام متحيّز وغير متكافئ من حيث قضايا النوع، تتأسس فيه الاستحقاقات الاجتماعية على العمل المأجور بشكل رئيسي، فيما لا يجري الإعتراف والإقرار بمساهمات النساء المجتمعية. وتخلص الكاتبات إلى التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق وتأمين الإنصاف الاجتماعي، وكذلك الإنصاف المرتبط بالنوع، في المجتمع الفلسطيني، هو صياغة وبلورة فهم أوسع وأكثر شمولية للاستحقاقات الاجتماعية كحقٍ من حقوق المواطنة.

وعلى نفس النسق، فإن مقالة "**الإستثمار في نصف السكان: مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي، المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة**" تصور وبدقّة غيابًا شبه كلي للنساء عن هذه الوثيقة، وبالتالي تغييبهن كمكونات في هذا البرنامج الرئيسي الهام لإعادة بناء الإقتصاد الوطني الفلسطيني. ويحلل كتاب الوثيقة، وهم آيلين كُتّاب وسائد جاسر ومجدي المالكي وسهى هندية، المقترحات التي يتقدم بها البنك الدولي لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من زاوية انعكاساتها على مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، وعلى أدوارها المتعددة في المستقبل. وتؤكد الوثيقة بهذا الخصوص أن غياب التذهن المفاهيمي الصحيح للنوع، وللعلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وبخاصةٍ النشاطات الإقتصادية والأدوار المتعددة للنساء، لا بد وأن يحيل النساء إلى هوامش وحواشي عملية التنمية الاقتصادية. وتشير المقالة أيضاً إلى أن هذا التهميش للنساء يترافق مع نظرة برنامج البنك الدولي إلى قطاع المنظمات غير الحكومية بوصفه قطاعاً هامشياً، تكمن مسؤليته في تحسين حالة اللامساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، علماً بأن وثيقة البنك لا تشدد على هذه اللامساواة ولا تحددها بدرجة كافية، بل تكتفي بافتراض وجودها ليس إلاّ.

وأخيراً، تتناول ليزا تراكي في مقالها الطرق المختلفة التي يجري عبرها التذهن المفاهيمي لمسألة النوع الإجتماعي في وثائق رسم السياسات العامة التي تستهدف النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص. وتطرح تراكي مسألة الافتراضات التي تتضمنها هذه الوثائق حول المجتمع الفلسطيني، وتتفحص البنى الفكرية التي تقوم عليها الافتراضات الأخرى الواردة في نفس الوثائق. وتبين مقالة "**المجتمع والنوع في فلسطين**" أن التحليل الكلي للمجتمع الفلسطيني لا يسمح بتناول قضايا مثل اللامساواة الاجتماعية والتحول الإجتماعي بصورة مناسبة. وتظهر المقالة أيضاً كيف يجري تصوير المجتمع الفلسطيني وكأنه مجتمعٌ يفتقر إلى الديناميات الداخلية للتغيير. ولدى تفحصها لوثائق السياسات العامة التي يشكل النوع في المجتمع الفلسطيني محور اهتمامها، تحدد ليزا تراكي المشكلة التي تقع فيها هذه الوثائق بأنها مشكلة مفاهيمية، حيث تعتمد أطر نظرية معيارية واستشراقية حول المجتمع العربي وحول النساء العربيات إلى جانب أطر الـ WID, WAD, GAD. وما ينجم عن هذا التزاوج هو فهم إشكاليّ ومرتبط لدور النوع في المجتمع الفلسطيني، مما يقود إلى إعطاء توصيات مناقضة وغير ملائمة للتغيير الواجب إحداثه.

إن إهمال القضايا الإجتماعية والسياسات الإجتماعية، كما تلاحظ المقالات الثلاثة بطرق مختلفة، لا يأتي على حساب النساء وحدهن، بل وعلى حساب الفلسطينيين ككل، وهم الذين كانوا عانوا الكثير نتيجةً لغياب نظام التأمين الإجتماعي، ونتيجة لعدم كفاية الخدمات الإجتماعية المقدمة، فضلاً عن الإذلال الذي تعرضوا له بسبب تلبية احتياجاتهم الملحّة عن طريق العمل الخيري والصدقات بدلاً من ان يعتبر ذلك استحقاقاً إجتماعياً لهم. وأما التعريفات الضيقة لكل من "النشاط الإقتصادي" و "الاسهمات الإنتاجية في المجتمع"، وكذلك الإمكانات المحدودة للحصول على التدريب وعلى فرص العمل المناسبين، فهي تهمش النساء، مثلما أن لها اسقاطاتها وانعكاساتها على العاملين في القطاعات غير الرسمية، لتتحول بذلك إلى قيودٍ على التنمية الصحيّة والمنصفة للإقتصاد الفلسطيني. وإجمالاً، فإن وضع النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني في إطار مقولة "المجتمع التقليدي" التي لا تخضع لإعتبارات الزمن، يؤدي إلى رسم سياسات عامة تتجاهل الواقع متعدد الأوجه الذي يعيشه الفلسطينيون يومياً، فلا تساعد نتيجة لذلك في تحقيق التطلعات الفلسطينية.

وأكثر من شيء آخر، فإن الدراسات المنشورة في هذا المجلد هي محاولات أولية لطرح مقاربات تعني بالإعتبارات المرتبطة بالنوع الإجتماعي، أمام حقل رسم السياسات العامة، وذلك بهدف المبادرة بفتح حلقات من النقاش الواسع مع راسمي السياسات في المنظمات الدولية، وداخل الحركة النسوية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، كما مع الباحثين/ات والعلماء محلياً وخارجياً. فالمشترك بين كافة الوثائق، فيما عدا واحدة منها، والتي أخضعت للمراجعة في هذا المجلد هو أنها لم تكن موضع نقاش ومحط تقييم عامين.

إننا نرحب بأية ملاحظات أو انتقادات توجّه للمقالات المنشورة في هذا الجزء من أوراق العمل، ذلك أن هدفها الرئيسي هو وضع مكونات السياسات العامة وأكثرها أهميّة على جدول أعمال النقاش العام ومشاركةٍ واسعةٍ للجمهور العريض في هذا الجدل.

الإستثمار في نصف السكان
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي "المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة"

آيلين كتّاب وسائد جاسر ومجدي المالكي وسهى هندية

فيما يواجه المجتمع الفلسطيني التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لمرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقات اوسلو، يزداد دور المنظمات الدولية بروزاً باضطراد، وهي التي تُطلَق عليها أحياناً تسمية "المانحين". تشمل هذه المنظمات وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولا ينحصر دورها في مجرد تقديم المساعدات المالية بل يتعدى ذلك الى القيام بوظائف أخرى تشمل توفير المساعدات الفنية على شكل التدريب وايفاد خبراء دوليين، وكذلك صياغة الأولويات واقتراح السياسات العامة للقطاعات المختلفة، وذلك بالتعاون في الكثير من الأحيان مع الخبراء وراسمي السياسات من الفلسطينيين. ونظراً لما قد تملكه هذه السياسات والخطط من تأثير كبير على المستقبل الفلسطيني، فإنه ينبغي إخضاعها للمراجعة النقدية من قبل الجمهور ومن قبل المجموعات المعنية داخل المجتمع الفلسطيني.

وفيما يخص البنك الدولي، فهو وافدٌ جديد على فلسطين، رغم أنه مؤسسة مالية كونية لها أهمية قصوى. إن اهمية البنك الدولي تكمن في الدور الحاسم الذي بات يلعبه في تحديد الأولويات والسياسات الإقتصادية الخاصة بفلسطين، لا بصفته أحد المانحين وحسب، بل لكونه الطرف الرئيس في تخطيط وإدارة برنامج المساعدات الدولية الى فلسطين خلال المرحلة الإنتقالية، والتي تبلغ ميزانيتها ١،٢ مليار دولار. ونظراً لأن هذا البرنامج يحدد لنفسه هدفاً رئيسياً هو تعزيز عملية السلام، فإنه برنامج سياسي فضلاً عن كونه اقتصاديا وتنموياً. ففي أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، شرع البنك الدولي بالإعداد لإرسال بعثة ميدانية، قامت بزيارة المناطق المحتلة فعلاً في الفترة فيما بين كانون ثاني وشباط ١٩٩٣. وقد أصدرت البعثة فيما بعد، في أيلول من نفس العام، دراسةً من ستة أجزاء حملت عنوان "تنمية المناطق المحتلة: استثمارٌ في السلام". وقد أصدر البنك تقريراً آخر من جزئين[1] في آذار ١٩٩٤ تحت عنوان "المساعدة الطارئة للمناطق المحتلة". وهذه الوثيقة الثانية التي ضمّنها البنك توصيات تنفيذية ملموسة، أعدها استناداً الى خلاصات الدراسة الأولى، هي التي نخضعها للمراجعة النقدية في ورقتنا.

لا تحمل كلتا الوثيقتان الصادرتان عن البنك الدولي اهتماماً منهجياً بقضية المرأة الفلسطينية وبالموضوعات المتصلة بها، أي مكانة النساء الفلسطينيات، وأدوارهن الفعلية والكامنة في عملية التنمية الإقتصادية – الإجتماعية، ومصالحهن واحتياجاتهن. وفي قراءتنا لوثيقة "المساعدة الطارئة" من منظور تحليلي مرتبط بالنوع، سوف نحاول إظهار أن هذا الخلل الأساسي في الوثيقة يمنعها ويعيقها من صياغة سياسات اقتصادية ناجعة ودافعة باتجاه العدالة والإنصاف بالنسبة للمجتمع الفلسطيني ككل. إن مثل هذه السياسات مطلوبةٌ بشكل

[1] يحمل الجزء الأول عنوان "الإستثمار"، اما الجزء الثاني فعنوانه هو "المساعدة الفنية". الإستشهادات التي ستلي ستكتفي بالإشارة الى الجزء المقصود والى رقم الصفحة فقط.

ملح بغية القيام بمعالجة احتياجات المجتمع الفلسطيني الذي يسعى الى التحرر من العقبات الإقتصادية التي تكبله، مثلما يسعى الى الإستفادة القصوى من الموارد البشرية التي يملكها. فبذلك يمكن له أن يتخلص من الآثار التي خلفها الإحتلال المستديم على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وأن يبدأ بالسير تالياً على طريق التنمية البشرية المستدامة. إن إدماج النساء في عملية التنمية هو شرط حاسم لـ "ضمان الإنتفاع الكامل من الطاقات والإمكانات التي تملكها هذه النسبة الكبيرة جداً من سكان العالم"، وهو ما كان أكّد عليه البنك الدولي في وثائق أخرى صادرة عنه.[٢]

ما هو البنك الدولي؟

خلال نصف القرن الماضي الذي انقضى على تأسيسه، كان للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي أيضاً، تأثيراً كبيراً على مجرى اقتصاديات الكثير من البلدان، وبالأخص البلدان النامية، حيث بلغت مجموع القروض التي قدمتها المؤسستان خلال أعوام ١٩٤٥-١٩٩٣، ٢٣٥ مليار دولاراً ، وذلك عبر ٣٥٠٠ قرضاً.[٣] وتُعرف المؤسستان أيضاً باسم "مؤسسات بريتن وودز"، بسبب تأسيسهما في مؤتمر دولي عُقِد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية سنة ١٩٤٤. وفور تأسيسه تولى البنك الدولي مسؤولية تمويل عملية إعادة بناء اوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم انتقل الى تقديم القروض التنموية الى بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تحدد البلدان المشكّلة لعضوية البنك سياساته العامة، فيما تتوزع الأصوات على هؤلاء الأعضاء تبعاً لدرجة مساهتمهم في رأسمال البنك. ومنذ عام ١٩٩٣ تتحكم الولايات المتحدة بـ ١٧,٢٪ من الأسهم التي تملك حق التصويت، فيما تملك اليابان ٦,٦٪ من الأسهم (بينما تقتصر ملكية خمس وأربعون بلداً افريقيا، مجتمعةً، على ٤٪ تقريباً من الأسهم). ومن الناحية العملية، فإن البلدان التي يصنفها البنك كبلدان الجزء الأول (البلدان الغنية التي لا يحق لها الإقتراض من البنك) هي التي تتحكم بمصائر بلدان الجزء الثاني (وهي البلدان الفقيرة التي تتلقى القروض)، وبخاصةً بعد ان أسس البنك منذ بداية الثمانينات برنامج "قروض التكيف الهيكلي"، وهو البرنامج الذي قال البنك انه يستهدف التخفيف من حدة أزمة الديون التي ضربت العالم الثالث.

وقروض التكيف الهيكلي هي قروض مشروطة، يرتهن تقديمها بموافقة البلدان المستدينة على إحداث تغييرات في السياسات الإقتصادية التي تتبعها. وتشمل هذه التغييرات في معظم الأحيان تخفيف قبضة الدولة على الإقتصاد، وتعويم العملة، واعتماد سياسة تشجيع الصادرات، وتقييد حقوق العمال، وخفض الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتقليص دور القطاع العام، إضافة الى خصخصة الخدمات العامة وتقليص الإنفاق الحكومي في مجالات الخدمات الإجتماعية والتعليم والصحة. وقد أوضح نقّاد سياسات التكيف الهيكلي وآثارها المدمرة على الفقراء والشغيلة، وما نتج عنها من إزدياد في الفروق بين الأثرياء والفقراء (سواء كان ذلك على

---

[٢] World Bank, **Integrating Women Into Development**, New York, 1975.

[٣] أنظر:

Susan George and Fabrizio Sabelli, **Faith and Credit: The World Bank's Secular Empire**, Westview Press, Boulder, 1994, p. 11.

المستوى العالمي أو على مستوى كل بلد على حدة)، والأضرار التي تسببت بها للمجموعات الإجتماعية المهمشة والمستثناة، النساء منهم في المقدمة.[٤] وفي مواجهة هذا النقد، يواصل البنك الدولي التأكيد على أن اقتصاديات البلدان المتخلفة ستصبح على المدى البعيد في وضع صحي أكثر إذا ما تم السماح لقوى السوق أن تفعل بحرية ودون إعاقات من جانب الدولة. ويكمن في جذر هذا الدفاع عن سياسات التكيف الهيكلي الإفتراض بأن عوائد النمو الإقتصادي سوف تقطر شيئاً فشيئاً الى الفئات الفقيرة والمهمشة من السكان. وقد تأكد مراراً حتى يومنا هذا عدم صحة هذا الإفتراض، ذلك أن الفقر على المستوى الكوني، وإفقار النساء، هما في ازدياد.

لماذا اعتماد التحليل المرتبط بالنوع؟

رغم كثرة الإستشهاد بالمعادلة التي تسوقها الأمم المتحدة عن أن النساء في العالم يقمن بثلثي العمل مقابل حصولهن على عشر الدخل، فإن الدراسات التي تُجرى حول اقتصاديات البلدان المتخلفة تحجب هذه الحقيقة من خلال إعطائها معانٍ وتعريفات ضيقة لـ "النشاط الإقتصادي"، لا تشمل كثرة من النشاطات التي تقوم بها النساء. كما أن هذه الدراسات لا تعتمد أطراً تحليلية مناسبة، وتعوزها او تغيب عنها، المؤشرات ذات الصلة بعمل المرأة. عند دراستهما لموضوع المرأة والعمل في فلسطين، لاحظت الباحثتان إن "أية منهجية أو منطلقات بحثية (لدراسة الدور الإقتصادي للنساء) يجب أن تقر في نفس الوقت بمركزية النساء في النشاط الإقتصادي، وبأن دورهن هذا غير مرئي"[٥]. إن هذه الملاحظة تناسب غاياتنا عند دراستنا لوثيقة البنك الدولي قيد المراجعة، حيث سنقوم بذلك في ضوء إقرارنا بأن الأدوار المتعددة التي تضطلع بها النساء، كمُنْتِجات، وكمانحات للرعاية، وكمديرات لشؤون المنزل، وكأمهات، وكمنظِّمات في المجتمع المحلي، هي ذات أهمية مركزية لإستمرارية وتنمية المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين. وبالمقابل، فإن هذه الأدوار ليست مذكورة بمجموعها في وثيقة "المساعدة الطارئة"، بل وأنها غائبة الى حد كبير عن المقترحات التي تخلص إليها الوثيقة بشأن تنمية الإقتصاد الفلسطيني. إن أداة "التحليل المرتبط بالنوع" تمكّننا من تحديد مكامن التحيز المرتبط "بالنوع" في هذه المقترحات، وتسمح لنا بالتالي بإعادة صياغة الإستراتيجيات الإقتصادية المقترحة حتى تصبح شاملة لنصف المجتمع، لا مستثنيةً له.

إن لإعادة الصياغة هذه أهمية خاصة نظراً للفجوة القائمة فيما بين الإفتراضات السكونية عن دور النساء الفلسطينيات، وبين واقعهن الفعلي في الوقت الحالي، حيث تتميز حياة النساء بالتغيير، وبقيامهن بالأدوار والمسؤوليات المتعددة، وبنضالهن المتواصل من أجل المساواة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وذلك من خلال الحركة النسائية الفلسطينية. إن مكانة النساء الفلسطينيات، وكذلك الأنشطة التي يقمن بها، تتأثران بلا شك بالمقاومة السياسية للإحتلال، وبالتيارات المختلفة (ماضياً وحاضراً) لأيدولوجيات التحرر والحقوق

---

[٤] أنظر:

Pamela Sparr (editor), **Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment**, (Zed Press, London and New Jersey,1994)

[٥] اريكا لانج واعتماد مهنا، **دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطىء للاجئين في قطاع غزة** (القدس، الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٢)

والعدالة الإجتماعية، كما تتأثران بالتغيرات التي تطرأ على الظروف الإقتصادية والإجتماعية العامة. وما لم تعكس البرامج التنموية هذا الواقع الخاص بالنساء، فإن النتيجة ستكون تنميةً جزئية، وتحيزاً ذكورياً، وغياباً للموضوعية.

هل الخبراء هم الذكور فقط؟

المعروف هو أن بعثتي البنك الدولي اللتين أعدتا سلسلة "تنمية المناطق المحتلة" ووثيقة "المساعدة الطارئة"، عملتا بشكل وثيق مع فرق بحث فلسطينية موازية لها. وقد قامت هذه الفرق الفلسطينية بمناقشة كافة نواحي المقترحات التي تقدم بها البنك الدولي، وشاركت أيضاً في صياغة التوصيات النهائية للوثيقتين. إن لهذه الحقيقة مستتبعات عدة، بضمنها أن وثيقة "المساعدة الطارئة" تحوي في طياتها الأولويات كما حددها الخبراء الفلسطينيون الذين اختارتهم القيادة الفلسطينية للعمل في الفرق المعاونة لبعثة البنك الدولي. وبالتالي فإن ذلك يعني أن الوثيقة تحظى بموافقة السلطة الفلسطينية. من هذه الزاوية، فإن حجم المشاركة النسائية المتدني للغاية في الفرق الفلسطينية هو أمر مثير للإزعاج والقلق، فمرأة واحدة فقط شاركت في الفريق الأساسي المكون من ١٣ عضواً، وشاركت أربع نساء في فريق البنية التحتية الذي ضم الى جانبهن ٥٣ رجلاً، فيما لم تشارك أية امرأة في فريقي الموارد البشرية والتنفيذ، المكونين من ١٨ و٣٢ عضواً على التوالي. أما الفريق الإداري الذي ضم ١٩ عضواً، فقد شاركت فيه ٨ نساء، بضمنهن من عملن بصفة سكرتيرات ومساعدات إداريات. وإذا ما أُخذنا بالحسبان بروز النساء الفلسطينيات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني، فإن الإستبعاد الكلي لأية خبيرةٍ من المشاركة في فريق الموارد البشرية، هو أمر ملفتٌ بشكل خاص. تجدر الإشارة أيضاً الى أن بعثة البنك الدولي نفسها لم تقدم نموذجاً ايجابياً ملائماً للتوازن المرتبط بالنوع، ذلك أن عدد المشاركات في البعثة المكونة من ٣٦ عضواً، كان ست نساء فقط.

وللأسف، فقد تواصل هذا التحيز الذكوري في اختيار القادة والخبراء والموظفين، عند تشكيل الجسم الفلسطيني التنفيذي للخطط التنموية. فالمجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) لا يضم أي نساء في عضوية مجلسه أو في صفوف مدرائه الأساسيين. ورغم عدم استبعادنا سلفاً لإمكانية وجود خبراء ذكور يعطون دعمهم للتوجهات القائمة على الإنصاف المرتبط بالنوع عند رسم السياسات العامة، فإن إحتمالية اتساع نطاق هذا الدعم تبدو ضئيلة في ظل طغيان الذكور في مواقع التخطيط، وهم الذين يشكلون مؤسسات إقتصادية يطغى عليها الذكور، تكون وظيفتها تطبيق السياسات التي كان صاغها الخبراء الذكور في المقام الأول. في هذا السياق، ينبغي فحص ما إذا كانت السياسات الإقتصادية العامة التي يرسمها هؤلاء الخبراء تشمل النساء او تتجاهلهم.

إطار تحليلي محدود

تصف وثيقة "المساعدة الطارئة" في ملاحظاتها التقديمية، الخصائص الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني، مستخدمةً التعابير التي تشدد على الأزمة:

" يعاني اقتصاد المناطق المحتلة من توترات حادة. فقد أصاب الركود مستويات الدخل على امتداد العقد الماضي، فيما ان مستويات البطالة والبطالة الجزئية هي عالية بشكل لا يمكن قبوله. أما البنية التحتية والخدمات الإجتماعية العامة، فيعملان فوق طاقتهما بشكل مريع ..." (١:١)

ثم يذهب التقرير الى التشديد على أن:

"الإختلالات البنيوية في الإقتصاد، تتبدّى في الإعتماد الكبير جداً على الخارج كأماكن للعمل، وفي درجة التصنيع المتدنية بشكلٍ غير عادي، وفي أنماط التبادل التجاري التي يهيمن عليها الإتجار مع اسرائيل. كما تتبدى الإختلالات في ارتفاع مقدار العجز التجاري، وفي النواقص الكبيرة والجدية في توفير البنية التحتية والخدمات." (١:١)

يحدد التقرير إذن بدقة بعض التشوهات البنيوية الرئيسية التي أصابت الإقتصاد الفلسطيني من جراء الإحتلال المديد اولاً، ومن جراء سلسلة الأزمات والصدمات التي تلاحقت منذ الثمانينات، ثانياً بما في ذلك الركود الإقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي، والتباطؤ الإقتصادي في سنوات الإنتفاضة، وحرب الخليج، والإغلاقات المتكررة للحدود الإسرائيلية أمام قوة العمل الفلسطينية مؤخراً. ويلاحظ ان كلا الوثيقتين الصادرتين عن البنك نادراً ما تعزيان المستوي العالي من تبعية الضفة والقطاع لإسرائيل، الى السياسات الإسرائيلية المنهجية، رغم أن سلسلة "الإستثمار في السلام" تشير الى "الظروف غير العادية المرتبطة بالإحتلال وبالمقاطعة العربية [لإسرائيل]"[٦]، والى "البيئة الناظمة المجافية [للإقتصاد الفلسطيني]"[٧].
ينبغي إذن مراجعة خطة المساعدة الطارئة بناءً على ما تحدده هي من مشكلات إقتصادية. وفي هذا السياق نحتاج الى تفحص الأسئلة التالية: ما هي الإفتراضات التي تتبناها الخطة، والى أي درجة تنسجم هذه الإفتراضات مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للضفة والقطاع؟ وهل يمكن لخطة البنك الدولي هذه أن تنجز أهدافها التي يطغى عليها الإنشداد الى تحقيق نتائج سريعة وناجعة وملموسة، تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني، وذلك بغية تهيئة الأساس لعملية التنمية المستدامة طويلة الأمد في فلسطين؟

ونرغب أيضاً في مراجعة "خطة المساعدة الطارئة" من حيث نتائجها المحتملة على مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية، خاصة المهمشة والمستثنية منها، بما في ذلك النساء. بيد أن تقرير البنك الدولي لا يوفر إطاراً تحليلياً مناسباً لهذا الغرض، إذ ينحصر تناوله للإقتصاد الفلسطيني في مستويي اتجاهات الإقتصاد الكلي، واقتصاد السوق الرسمي. والإشارة الوحيدة التي يوردها التقرير عن محورٍ آخر هام للنشاط الإقتصادي، يأتي في سياق مناقشته للصدمات الإقتصادية العنيفة التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، حيث يسجل التقرير الملاحظة التالية:

---

[٦] *World Bank, **Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, Vol. 2: The Economy,** (September 1993, World Bank, Washington), p.2.*

[٧] المصدر السابق، صفحة ٣

" في ظل توافر قلةٍ من الأدوات التي من شأنها توفير الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي، فقد اضطرت الوحدات المنزلية الى الإعتماد على مواردها الخاصة للتخفيف من حدة الصدمات. وبالتالي كان للإنتاج المنزلي وللسياسة المالية بعض الأثر الدافع نحو الإستقرار." (٣٣:٢)

خلف هذه الصياغة الجافة، يكمن واقع الوحدات المنزلية الفلسطينية التي تسعى للتكيف مع فقدان العمل والدخل، وذلك من خلال استراتيجيات إقتصادية واجتماعية تتبناها. وتشمل استراتيجيات الوحدات المنزلية هذه (ودور النساء بارز فيها) العمل الإنتاجي داخل المنزل، والتضامن والتعاضد الإجتماعي غير الرسمي، وتوظيف المدخرات، ووضع الميزانيات لضبط الصرف، وما الى ذلك. وفي المجتمع الفلسطيني تشكل "الوحدة المنزلية "، كما هي في مجتمعات أخرى، وحدةً اقتصادية-اجتماعية تلبي حاجات الأسرة بواسطة النشاطات التي تقوم بها النساء، لا على مستوى العمل المنزلي ورعاية الأطفال فحسب، بل وعلى مستوى الوظائف الإنتاجية الأخرى والتي يُنْظَرُ اليها اجتماعياً كامتدادٍ للعمل المنزلي نظراً لإنعدام عوائدها المالية. إن عمل المرأة في الوحدات الزراعية التي تملكها العائلة، والذي لا تتلقى أجراً مقابله، هو مثال بارز على هذا النوع من العمل في فلسطين. وإذا كانت الطرق المناسبة لإحتساب الوحدات المنزلية وقطاع النشاط الإقتصادي غير الرسمي في الإحصاءات الوطنية هي مشكلة عامة يدور حولها الكثير من الجدل عالمياً، فإن ما يعنينا هنا هو أن وثيقة "المساعدة الطارئة" تستبعد الوحدة المنزلية كوحدة للتحليل، في ذات الوقت الذي تقر فيه بأن هذه الوحدة هي موقع امتصاص لحدة الأزمة الإقتصادية التي تواجه الفلسطينيين. ومن المرجح أن هذه العملية تتم بكلفة بشرية عالية، سواء كان ذلك بالنسبة للعائلة ككل، او بالنسبة للنساء بشكلٍ خاص.

إن محدودية الإطار التحليلي الذي تتضمنه وثيقة البنك الدولي هي أيضاً نتاجٌ لمحدودية أهداف برنامج المساعدة الطارئة. إذ تتميز التوصيات التي يخلص اليها التقرير بطغيان الإنشداد الى تلبية "الحاجة الماسة لتحقيق منافع ملموسة للشعب الفلسطيني، وذلك بغية تدعيم زخم عملية السلام." (i:١). إن المنطلق الأساس للتقرير هو أن كلاً من الإستثمار، والمساعدة الفنية المقدمة الى الفلسطينيين، يجب توظيفهما بشكلٍ يؤدي الى خلق حالة من الإستقرار النسبي، تعزز بدورها الإتفاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. ورغم احتواء التقرير لشذراتٍ من الأهداف التنموية بعيدة المدى، فإن ما يميز المشروعات التي يتضمنها هو تشاركها في كونها استثمارات سريعة، هدفها الأول التقليل من الضغوط الإقتصادية التي يرزح الفلسطينيون تحتها، كما هو حال برامج الأشغال العامة التي تستوعب قوة العمل الذكورية غير الماهرة. وعلى هذا المستوى، فإن التنمية البشرية المستدامة كإطار للعمل، أو كمخرجات اجتماعية محدّدة، لا تقع ضمن مفردات الخطاب الذي تعتمده وثيقة البنك الدولي.

البنية التحتية والتدريب: لمصلحة من؟

رغم تناوله لمختلف القطاعات الإقتصادية، فإن النقطتين المحوريتين لبرنامج "المساعدة الطارئة" هما التدريب اولاً، وتطوير البنية التحتية العامة ثانياً. وتؤكد وثيقة البنك الدولي على أن تحسين مستوى البنية التحتية، ووضع الأسس لتنمية القطاع الخاص، من شأنهما ان يعودا بالنفع على الجمهور الفلسطيني ككل، وبخاصةٍ

فقراء المدن. ويذهب التقرير الى القول أيضاً بأن قطاعي المرأة والشباب سيستفيدان من "مكوّن الموارد البشرية"، وذلك وفق التعبير الذي يستخدمه:

"إن الأثر الرئيسي لمكوّن (الإستثمار العام) في البرنامج سيكون تحسين الخدمات المقدمة في مجالات حيوية وأساسية عامة، كما الكهرباء والمياه والمجاري والفضلات الصلبة. وسيجري الشروع أيضاً بتحسين الطرق وبتقليص مشكلات ازدحام حركة السير. وسيكون للبرنامج أثر ايجابي على التشغيل، حيث سيجري خلق ٤٠ ألف وحدة[٨] من فرص العمل المباشر في قطاع البناء (أي ما يعادل ١٣٠٠٠ فرصة عمل، بدوام كامل، خلال السنوات الثلاث التي يغطيها البرنامج). إن عوائد كل ما سبق ستكون كبيرة وواسعة، بحيث تطال كافة سكان المناطق المحتلة تقريباً. غير أن المستفيد الأول من هذه العوائد هي الأسر متدنية الدخل في المدن وفي المخيمات والقرى. أما النساء والشباب، وسائر الفئات المتضررة من الأوضاع غير المستقرة، فسيستفيدون من مكوّن الموارد البشرية الذي يشتمله البرنامج. وفيما سيجري توجيه جزء كبير من العوائد نحو قطاعات البلديات، والزراعة، والصحة والتعليم والمواصلات، والكهرباء، فإن هذه البرامج ستعود جميعاً بالنفع على سكان الأرياف." (١٨:١)

تضع الوثيقة إذن المنافع التي ستعود الى النساء في إطار "مكوّن الموارد البشرية"، وهو مكونٌ لا يجري تعريفه او تحديد ماهيته. الواضح هو ان النساء مستثنيات من مكوّن خلق فرص العمل، إذ تتركز هذه الفرص بالدرجة الأولى في قطاع البناء، وتخص الذكور كما نفترض. وينسحب هذا بشكل متسق على الأجزاء الأخرى للتقرير، حيث يجري استبعاد النساء عن أسواق العمل وعن مخططات خلق فرص العمل. ويبدو ان النساء مشمولات في فئة "كافة سكان المناطق المحتلة تقريباً"، وبالتالي فإنهن سيستفدن -كمايؤكد التقرير- من الإستثمار العام في قطاعات الخدمات التي تشمل الطرق، وشبكات المجاري، والكهرباء. إلاّ ان المقترحات المقدمة في التقرير بشأن هذه القطاعات تنحصر بكليتها في جوانب تقنية وإدارية، فيما يغيب عنها مكوّن المشاركة المجتمعية الى حد الإنعدام، باستثناء إشارة يتيمة الى نية تأسيس برنامج يهدف الى إثارة "الوعي العام حول موضوع الفضلات الصلبة".

وعموماً، تظل الكيفية التي ستنتفع بها النساء من "مكوّن الموارد البشرية" الوارد في البرنامج، غامضةً على امتداد التقرير. كل ما هنالك هو مجرد تقديم البرنامج مساهمة متواضعة للمنظمات غير الحكومية ولـ "برنامج النساء والشباب" (سنتطرق للأخير في الأجزاء اللاحقة من الورقة). أما فيما يخص حقل التدريب الذي يحظى بثقل في برنامج البنك، وهو مرتبطٌ قطعاً بالموارد البشرية، فتؤكد وثيقة "المساعدة الطارئة" على التالي:
"إن المردود الهام الآخر [لبرنامج المساعدة الفنية] سيكون توفر الإمكانات الواسعة أمام الفلسطينيين للحصول على فرص التدريب في مجالات متنوعة للغاية. ويتوقع ان يكون التدريب مكوناً اساسياً من مكونات كافة نشاطات المساعدة الفنية تقريباً، بما في ذلك تلك النشاطات التي لا تحمل عنوان التدريب الواضح". (٨،٢)

---

[٨] وحدة التشغيل المباشر: person-year

ومع ذلك، فإن التقرير لا يذكر شيئاً عن تشجيع النساء على المشاركة في برامج التدريب المحددة التي ينتقل الى الحديث عنها [من بينها مثلاً برنامج لتدريب كادرٍ من مدققي الحسابات الحكومية (٦،٢)]، علماً بأن مثل هذا التوجه، أي تشجيع النساء، هو ليس ممكناً وحسب، بل وعملي أيضاً. بيد ان الملاحظات الأكثر ايجابية في الوثيقة بشأن الأدوار المتحققة والممكنة للنساء في المجتمع، لا تشمل دورهن الإقتصادي:

" لقد أثرت الإنتفاضة أيضاً بعمق على أدوار النساء وعلى الفرص المتاحة لهن. فقد فرضت على الكثير من النساء أن يضطلعن بدرجة أعلى من المسؤولية وبأدوار عامة أكثر. وساهمت الإنتفاضة بذلك في عملية تطوير فرص جديدة في مجال الخدمات. وبعودة الفلسطينيين الى نمط حياة طبيعي أكثر من السابق، فإن المرجح هو أن تعود النساء الى مزاولة أدوار ومسؤوليات أكثر تقليدية. ويمكن تحسين وترسيخ وضع النساء في المجتمع من خلال توفير خيارات جديدة فيما يخص الخدمة والقيادة النسائية. [وفي هذا السياق] نقترح برنامجاً تجريبياً لتطوير النساء والشباب في إطار السنوات الثلاث لبرنامج الطوارىء، تقدّر قيمته بخمسة عشر مليون دولاراً ويكون قطاع غزة محوره." (٩٤،١)

رغم هذا المديح الخجول للنساء، فإن ما يجري هو في الجوهر حشرهن في نطاق غير مكافىء تطلق عليه الوثيقة اسم "الخدمة والقيادة". وفي ذلك، تزاوج مصالح النساء، رغم خصوصيتها، مع مصالح الشباب، و"ترجح" أيضاً أن يكون الرجوع الى "أدوار أكثر تقليدية" هو قدر النساء. وفي تغييب الوثيقة لأي برامج أخرى مخصصة للنساء، وأية مشروعات أخرى متوازنة من زاوية النوع، يظهر كم هامشي ومحدود هو الدعم المقدم الى النساء والشباب، رغم تشكيلهما للأغلبية الساحقة من السكان. وعليه، فإننا نرى فجوة قائمة بين الشعارات والمفاهيم التي يؤكد البنك عبرها على التزامه بخدمة الفئات المهمشة من المجتمع، وبين ما يفعله البنك حقيقة في غير اتجاهات تأكيداته.

في مجرد فقرة واحدة إذن، تنهض النساء أثناء الإنتفاضة، ثم يمررن بمرحلة من الإنحدار، ليشار بعد ذلك الى إمكانية إنقاذهن عبر توفير "خيارات جديدة فيما يخص الخدمة والقيادة النسائية"! أي ان الوثيقة تغيّب دفعة واحدة: رؤية التغيرات الإقتصادية الإجتماعية بعيدة المدى، والتاريخ المتواصل للنضال النسائي على الصعيدين السياسي والتعبوي (التاريخ المتواصل لا المحصور في فترة الإنتفاضة)، مثلما يغيب عنها أيضاً معارضة الإفتراضات النمطية حول "الأدوار التقليدية" للنساء. ويغيب بالمقابل الإقرار بالأدوار المتعددة التي اضطلعت وتضطلع بها النساء، ماضياً وحاضراً.

إن حصر النساء في نطاق "الأدوار التقليدية" يناقض أيضاً مفهوم التنمية المستدامة التي انما تعني مشاركة المدى الأوسع من الفئات الإجتماعية المختلفة في عملية التنمية. ويتكشف تجاهل الوثيقة لأدوار النساء المتعددة بذلك عن فهم نمطي للنساء ولما يملكن من كمون. ومثل هذا الفهم هو بحد ذاته أحد العوائق امام التنمية المستدامة. فالإستمرار بتوظيف شق واحد فقط من الموارد البشرية المتاحة، فيما يتم التغاضي عن الشق الآخر ويجري تكريس تبعيته، هو استخدام عاق للموارد البشرية المتاحة في فلسطين، علماً بأن هذه الموارد هي في الحالة الفلسطينية عنصرٌ رئيسيٌ في بقاء المجتمع وفي قدرته على الحياة. وتقر الوثيقة بهذا

الأمر مداورةً عندما تشير الى أن "تهيئة قوة عمل رفيعة المستوى وعالية المرونة بشكل استثنائي، بحيث تكون قادرة على الإستجابة السريعة للحاجات الجديدة" (٧٩،١) هي مصدر هام بالنسبة لعملية التنمية في فلسطين.

تلي الفقرة الوحيدة التي أشرنا اليها، فقرةٌ أخرى تخص النساء بـ "ذكرٍ مشرّف". وترد هذه الفقرة الثانية أيضاً في الجزء الذي يتناول المنظمات غير الحكومية. وبينما يتبنى برنامج "المساعدة الطارئة" موقفاً واضحاً باتجاه دعم النساء والمنظمات النسائية غير الحكومية، فإنه يقصر دعمه هذا ضمن إطار الدعم المخصص للمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال:

"إن قضايا مثل إغناء الحياة الإجتماعية للشباب، وتعزيز المكانة الإجتماعية والإقتصادية للمرأة، ومثل البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية، ينبغي أن تحظى باهتمامٍ أعلى من الذي حظيت به حتى الآن. ويتوجب في هذا السياق ذكر العمل فائق القيمة الذي اضطلعت به الأطر واللجان النسوية المختلفة، وهي التي نجحت في تشكيل مظلة واحدة (اتحاد) تندرج تحتها، مما وفر لها هيكلاً تعاونياً فاعلاً يعوز الكثير من القطاعات الأخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن النشاطات المجتمعية لهذه الأطر أسهمت بشكل خاص في [خدمة] الفئات الأكثر هشاشة وإهمالاً. إن هذه الأطر تستحق بالتالي المزيد من الإهتمام والدعم من قبل الممولين الدوليين". (١: ٩٢-٩٣).

رغم ما سبق، فإن الجزء اليتيم الذي يخصصه برنامج "المساعدة الطارئة" لغرض "تطوير النساء والشباب"، لا يترافق واجراءات عملية تشجع مشاركة النساء في الأجزاء الأخرى من البرنامج، وبخاصةٍ تلك الأجزاء التي تتيح لهن المشاركة في مشروعات تطلق قدراتهن وإمكاناتهن الإبداعية وغير التقليدية. وينسحب هذا على معالجة الوثيقة للعمل الجاري في نطاق المنظمات غير الحكومية، حيث تذكر الوثيقة إجراء تقييمٍ لـ ٢٦٠٠ مقترح في مجال "الإستثمار والمساعدة الفنية" مقدمة من جانب المنظمات غير الحكومية، ووكالة الغوث، والبلديات، والإدارة المدنية الإسرائيلية (٢:٢). وتشمل معايير التقييم المعتمدة "النتائج الإيجابية المباشرة للمشروع على الظروف المعيشية وعلى التشغيل بالنسبة لفئات واسعة من السكان"، وكذلك معيار "الأثر البيئي الإيجابي" للمشروع، وكلاهما هدفان جديران وقيّمان. إلاّ ان المعايير لا تشمل معيار مساهمة المشروع في الرفع من مكانة المرأة في المجتمع وفي تحسين الأدوار التي تقوم بها، هذا علماً بأن التقرير كان قد شدّد على استحقاق النساء لـ "المزيد من الإهتمام والدعم من قبل الممولين الدوليين". ومثلما تغيّب الوثيقة المعيار الخاص بالنساء عند تقييمها للمشروعات الأخرى، فإن المعايير التي تعتمدها هي نفسها في تصميم وتحديد آليات تنفيذ برنامج "المساعدة الطارئة"، تعاني هي الأخرى بشكلٍ عام من انعدام الحساسية الإيجابية تجاه أثر البرنامج على المساواة المرتبطة بالنوع (٣:٢).

القطاع الخاص

تماشياً مع السياسات العالمية للبنك الدولي، يهدف تقرير "المساعدة الطارئة" الى تحقيق النمو الإقتصادي المستدام من خلال تطوير اقتصاد السوق. أي أن "على القطاع الخاص أن يلعب دوراً حاسماً في التنمية الشامله للمناطق المحتلة" (٩٤:١)، مثلما ان هذا القطاع يملك المفتاح لما يعتبره التقرير تنميةً مستدامة:

إن تنشيط إستثمار القطاع الخاص، وتنشيط النمو في القطاعات الإنتاجية وفي قطاع الخدمات، هو شرط جوهري للتنمية المستدامة في المناطق المحتلة، ولخلق فرص عمل بشكل خاص. (٩:١)

وبناء على ما سبق، يخصص البرنامج ربع مجموع المساعدات الموجهة الى الضفة والقطاع، الى القطاع الخاص (بواقع ٣٠٠ مليون دولار من أصل ١٢٠٠مليون دولار). وبالمقابل، يؤكد التقرير أيضاً على الحاجة قصيرة الأمد للتدخل المباشر من جانب القطاع العام، نظراً لإحتمالية أن تحدّ "الإختلالات البنيوية" للإقتصاد الفلسطيني، من الإستثمار الخاص:

" على المدى البعيد، سيكون القطاع الخاص المحرّكَ الأساس لنمو المناطق المحتلة اقتصادياً. أما في المدى القصير، فيرجح ان تكون مساهمة هذا القطاع متواضعة بسببٍ من النواقص القائمة في النظام المالي والبيئة الناظِمة المقيّدة للقطاع الخاص. وعليه، فإن الحاجة الآن لبرامج إزالة الفقر وخلق فرص العمل، لا بد وأن تضمحل تدريجياً بالتناسب مع إنطلاق وتسارع النشاط الإقتصادي." (٤:١)

ثمة حاجةٍ هنا لإخضاع الإفتراضات العديدة التي يتبناها التقرير للتفحص النقدي. فإذا ما أخذنا بالإعتبار التشوهات المتجذرة بعمق في الإقتصاد الفلسطيني، والأضرار البالغة التي لحقت بالفلسطينيين وبمؤسساتهم جراء الإحتلال المطول، وإذا ما استذكرنا أيضاً إقرار البنك الدولي نفسه بحقيقة أن ما يُقدَّم على صعيد الضمانات الإجتماعية هو "مجزوء، لا يغطي سوى مساحات قليلة، إضافة الى كونه غير مناسب وغير منصف"[٩]، فإنه لا يبدو أن "برامج إزالة الفقر وخلق فرص العمل" ستكون مؤقتة. وإذا ما كان مسلّماً بأن مشروعات الأشغال العامة التي تخلق فرص عملٍ مؤقتة ومنخفضة الأجر، هي ليست بديلا للعمل المنتج والمنتظم والذي يتلقى العامل أجراً مناسبا مقابله، فإن للإفتراض القائل بأن التدخلات والنشاطات المباشرة من جانب القطاع العام سوف تتضاءل تدريجياً "كلما تسارع النشاط الإقتصادي" للقطاع الخاص، أبعاد ومعاني فيما يخص تطوير فرص العمل وإمكانات الوصول اليها، وذلك بالنسبة للفئات المهمشة والمستثناة بشكل خاص. إن حقيقة الإنخفاض الحاصل في مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل الرسمي، مقابل إرتفاع هذه المشاركة بالنسبة للنساء في غالبية البلدان العربية، هو باعثٌ على القلق ويستدعي المعالجة والتصويب.

---

[٩] البنك الدولي (١٩٩٣)، **مصدر سبق ذكره**، المجلد السادس: الموارد البشرية، صفحة ٤٩.

وقد لاحظت عالمة الإجتماع فالنتاين مقدم، التي تعمل في المعهد الدولي للبحث الإقتصادي في التنمية[١٠]، أن "الإزدياد الأكبر" في حجم العمالة النسوية في العالم الثالث خلال العقدين ونيف الماضيين، طرأ في الشرق الأوسط:

" ... أصبحت الدولة (أو القطاع العام) في معظم البلدان العربية، مصدراً هاماً لإعتياش النساء، حيث وفّر التعليم المدعوم حكومياً الإمكانيات المسهّلة لدخول النساء الى نطاق الحياة العامة. وكان لفرص العمل التي وفرها القطاع الحكومي وقطاع الخدمات العامة الآخذان بالإتساع، نفس الأثر."[١١]

وإن كان تقرير البنك الدولي لا يدعو الى إلغاء التشغيل في القطاع الحكومي، إلاّ أنه لا يستجيب بصورة مناسبة للآثار بعيدة المدى لغياب هذا القطاع، ولا يستجيب ايضاً لحاجة المجتمع الفلسطيني الى السياسات الحكومية العامة التي تستهدف معالجة مشكلات من نوع حرمان الكثير من الفئات الإجتماعية من تكافؤ الفرص الإقتصادية، ومن الحصول على التدريب والتأهيل المناسبين من جهة، وعلى شروط العمل الملائمة من جهة أخرى.

يشاطر ممثلو الأجسام الفلسطينية الرسمية بعثة البنك الدولي في هذه النظرة الى دور القطاع الخاص. وإذا كان من الواضح تماماً أن لهذا القطاع "دوراً حاسماً" في المرحلة الراهنة وفي المستقبل أيضاً، بعد أن كان مقيّداً في ظل الإحتلال، فإن من قصر النظر أن يجري تضخيم هذا الدور الى درجة نفي واستبعاد الدور الإيجابي الذي يمكن للسياسات والتدخلات الحكومية العامة أن تلعبه. إن هذا يعود، فضلاً عن الأسباب التي أوردناها من قبل، الى الأسباب التالية:

١) إن تشجيع الرأسمال الخاص على الإستثمار ليس مرهوناً بتوفير البنى التحتية الملائمة والبيئة القانونية المساعدة وحسب، بل وبنتائج العملية السياسية الجارية أيضاً. وعليه، فإن أي تباطؤ أو تعثر في عملية السلام، سينعكس فوراً وبشكلٍ سلبي على وتائر إستثمارات القطاع الخاص، في ذات الوقت الذي يزداد فيه الضرر اللاحق بالفلسطينيين من جراء الأوضاع المتردية. ويمكن الإستنتاج مما سبق، أن القطاع الخاص يمكن أن يكون عاملاً مُخَلْخِلاً بدلاً من أن يكون عاملاً يدفع باتجاه الإستقرار.

٢) ينزع القطاع الخاص، في سعيه وراء الربح، الى الإستثمار في تلك القطاعات الإقتصادية ذات الربحية العالية والعوائد السريعة، كما قطاعي البناء والخدمات. إن مثل هذا الأمر من شأنه أن يؤدي الى زيادة التشوه البنيوي للإقتصاد الوطني الفلسطيني، والى تعميق تبعيته لإسرائيل، طالما استمر غياب الآليات التي توجه الإستثمارات نحو قطاعات إنتاجية مستهدفة، بما يضمن النمو المتوازن لمختلف القطاعات الإقتصادية. وتشمل

---

[١٠] المعهد الدولي للبحث الإقتصادي في التنمية: World Institute for Development Economic Research

[١١] أنظر:

Moghadam, Valentine, "Gender Dynamics of Restructuring in the Semiperiphery", in: Rae Blumberg et.al. (eds.) **Engendering Wealth and Well-Being: Empowerment for Global Change** (Boulder: Westview Press, 1995), p. 18.

الآليات المقصودة، توفير الإعفاءات الضريبية للإستثمارات التي تُوَظِّفُ في القطاعات الإنتاجية، وذلك في إطار سياسات ضريبية منصفة، وتوفير الحماية القانونية او التسهيلات المالية لهذه القطاعات.

٣) إن الإنتاج الرأسمالي هو اتجاه كوني، رغم أنه يقود الى النمو الإقتصادي غير المتكافىء. ولا ينفي الإنتاج الرأسمالي في معظم البلدان وجود أشكال إنتاجية أخرى الى جانبه، مثل المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، أو حتى المشروعات التي يملكها القطاع العام. وفي فلسطين، فإن الضعف التاريخي للقطاع العام يقتضي المعالجة، كما يتوجب اتباع استراتيجيات تزاوج بين النمو الإقتصادي وتحقيق النتائج المرغوبة على المستوى الإجتماعي.

٤) إن إخضاع عجلة الإقتصاد الوطني لإرادة القطاع الخاص، يمكن له أن يقود الى زيادة معاناة الفئات المهمشة من السكان، دون أن تتوافر السياسات الإقتصادية والإجتماعية الحكومية المناسبة. وإذا ما انطلقنا من منظور الربح، فإنه ليس من المرجح أن يقوم القطاع الخاص بتحسين أو بتقوية وضعية النساء، بل وقد تؤدي حركة القطاع الخاص الى زيادة تهميشهن، او الى زيادة استغلالهن في القطاع الإقتصادي غير الرسمي. فاستثمارات القطاع الخاص، كما يبين تقرير البنك الدولي، سوف "تواصل هيمنتها على قطاعات الزراعة، والتصنيع، والبناء، والإسكان، والتجارة، والسياحة، وبقية النشاطات التي تندرج تحت قطاع الخدمات." (٩٤:١)

ومن الواضح ان النساء سيبقين خارج نطاق عدد من مجالات العمل، مثل البناء والإسكان والتجارة، نظراً لإحتكار الرجال شبه الكلي لهذه المجالات. ويبدو مستبعداً أن يخصص مستثمرو القطاع الخاص جزءاً من استثماراتهم في هذه المجالات، لتدريب وتأهيل النساء للإضطلاع بأعمالٍ وتخصصات مهنية جديدة. وفي مجال الصناعة، سيظل عمل النساء متركزاً في تلك الصناعات التي لا تتطلب مستوى متقدماً من المهارات، أي في صناعات الملابس والمنتجات الورقية، وفي المشاغل الصغيرة، وأيضاً في السوق السوداء وفي قطاع الأعمال الذي يتخذ من البيت قاعدةً له.

ويعدد برنامج "المساعدة الطارئة" متطلبات "المناخ الموفر لسياسات ملائمة" لغرض تطوير القطاع الخاص، على النحو التالي: "توفير إطار قانوني، واحترام حقوق الملكية، والتأكد من الإلتزام بالتعاقدات المبرمة، وشفافية القواعد والأحكام المتبعة، ووجود محكم حيادي للتعاقدات التي تكون محط نزاع". (٩٤:١) وبالمقابل، لا تشير الوثيقة الى الحاجة القائمة لظروف العمل المعقولة، مثلما لا تشير الى توفير حقوق أفضل للعمال، والى مساءلة القطاع الخاص من قبل المجتمع، وإلى وضع حدود قانونية لمدى استهلاك القطاع الخاص للموارد الطبيعية. إن هذه المتطلبات الأخيرة التي تتجاهلها الوثيقة موجودة بهذه الدرجة او تلك في معظم البلدان الغربية. وأما غيابها في العالم الثالث، فقد تسبب في أضرار فادحة.

القطاع الزراعي

تتميز المساعدة المقدمة الى القطاع الزراعي بصغرها الملحوظ، رغم أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي للضفة والقطاع هي كبيرة نسبياً، ورغم الدور الذي يستطيع القطاع الزراعي أن يلعبه في خلق حالة من الإستقرار الإقتصادي، على الأقل الى حين تمكن القطاعات الأخرى من رفع مستوى مساهماتها في الناتج القومي الإجمالي. فللقطاع الزراعي أبعاد إجتماعية وثقافية خاصة فيما يتعلق بالثبات والتواصل، كما أن عمل النساء في الزراعة (إن كان هذا على شكل العمل في الأرض التي تملكها العائلة، أو على شكل العمل المأجور) يشكل نسبة عالية من العمالة في هذا القطاع. وبالتالي فإن عدم الإستثمار استراتيجياً في هذا القطاع، سيترتب علية استمرار أشكال الإنتاج التقليدية، الأمر الذي سيعيق عملية نشوء التغيرات الإيجابية التي لها أن تؤثر على أوضاع النساء العاملات في القطاع الزراعي.

إن إهمال برنامج "المساعدة الطارئة" للتنمية الريفية لا بد وأن يثبط أيضاً توجه القطاع الخاص للإستثمار في الزراعة. وهذا كله له نتائج ومضاعفات إقتصادية واجتماعية مهمة، بما في ذلك تنشيط الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الى المدينة، فيما ان تطوير القطاع الزراعي يمكنه أن يحد من ذلك. أي أن غياب الدعم المناسب والكافي للقطاع الزراعي في فلسطين قد يؤدي الى إنتاج الظاهرة الكونية المتمثلة في هجرة قوة العمل الذكورية الى المدن، فيما تبقى النساء في الريف وينحصر دورهن في الإنتاج الزراعي التقليدي، بما لذلك من عواقب ضارة بالنسبة للنساء، وبالنسبة للوحدة العائلية ككل.

قطاع التعليم

بعد التأكيد على التدهور الحاصل في النظام التعليمي الفلسطيني، تحدد وثيقة "المساعدة الطارئة" المشكلات الرئيسية لقطاع التعليم بأنها الرفع من المستوى النوعي للتعليم وجعله على ارتباط وثيق باحتياجات المجتمع ومتطلبات تنمية الإقتصاد، حتى يصبح بإمكان الفلسطينيين "المنافسة في إقتصاد عالمي سريع الوتيرة" (٧٩:١):

"إن المشكلة الرئيسية التي تواجه نظام التعليم الفلسطيني ومؤسساته التدريبية هي مشكلة النوعية. فقد جرى تصميم هذا النظام لغرض نقل المعارف لا لغرض تطوير المقدرة على التفكير النقدي او لغرض إكساب المهارات التي تمكّن أصحابها من حل المسائل المعقدة. وقد فشل نظام التعليم الفلسطيني أيضاً في التغلّب على المعيقات الثقافية التقليدية التي تقف أمام التحاق الفتيات بالمدارس، الثانوية منها بشكلٍ خاص. ويمكن العثور على أسباب مشكلة النوعية بشكلٍ رئيسي في منهاج تجاوزه الزمن، وفي أساليب التدريس التي تخلو من الإبداع، وفي شحة المدخلات التربوية الحديثة (وبخاصةٍ الكتب المكتبية، ومعدات المختبرات، وأجهزة الكمبيوتر). وتصطدم المحاولات التي تُبْذَلُ لتحسين طرق التدريس أحياناً بازدحام الصفوف المدرسية، وخاصة في مدارس وكالة الغوث المقامة في بيوت مستأجرة، لا في بنايات معدّة للإستخدام كمدارس. وفضلاً عما سبق، فإن الإنقطاعات الطويلة والمتكررة للتعليم خلال سنوات الإنتفاضة، قد حرمت جيلاً كاملاً من الطلاب من الحصول على تعليم حقيقي." (٧٩:١)

بعد ذلك، يطالب التقرير بأن يُصار الى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، بحيث يخدم هدف بناء "قوة عمل فائقة المرونة وعلى مستوىً عال من التأهيل"، تملك المقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وتدعو وثيقة البنك الدولي أيضاً الى التعلم مدى الحياة، والى تصحيح الإختلال القائم فيما بين التعليم الأكاديمي من جهة، والمهني من جهة ثانية، لصالح الثاني. وتشدد الوثيقة كذلك على جانب إكساب المتعلمين مهارات جديدة، ومساعدتهم في إحتراف مهنة أو حرفة. أما الصمت المطبق والمتواصل للتقرير فيما يخص الموضع الذي يحتله إدماج النساء في أسواق العمل، في الإستراتيجية الإقتصادية المقترحة لفلسطين، فيقودنا الى التشكك فيما إذا كانت الطالبات جزءاً من هذه الأولويات التعليمية التي يسوقها البنك الدولي. فالوثيقة لا تورد ذكراً لأية برامج مخصصة للفتيات وللنساء في نطاق مقترحات المساعدة الفنية الداعية الى تأسيس معهد تربوي، وإلى تتشكيل فريق عمل للنظر في موضوع التدريب المهني. وبشكل إجمالي، فإن التغييرات العاصفة التي يقترحها التقرير في كيفية مقاربة التعليم، وفي المناهج، وفي تنظيم التعليم، لا توازيها مبالغ مناسبة في بنود الميزانية الموضوعة للتعليم، والمخصصة بشكلٍ رئيسي لتوسيع وتحسين البنية التحتية للنظام التعليمي.

قطاع المنظمات غير الحكومية

ينظر تقرير البنك الدولي الى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بوصفها مقدمة خدمات ذات فائدة خلال المرحلة الإنتقالية، ويعبر التقرير عن هذه النظرة بشكل واضح للغاية:

" يمثل قطاع المنظمات غير الحكومية مورداً بالغ القيمة لتوفير بعض الخدمات العامة الأساسية، خاصة خلال المرحلة الإنتقالية، بينما يجري تشكيل وتطوير المؤسسات الجديدة." (١٠:١)

ويوفر برنامج "المساعدة الطارئة" الدعم لـ "نشاطات الخدمة الإجتماعية" التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وذلك بإفراد ما مجموعه ١١٧ مليون دولار خلال السنوات الثلاثة الأولى للبرنامج. ويبدو هذا التوجه كإجراء يستهدف سد الفراغ الناشيء عن عدم اكتمال تشكل مؤسسات السلطة، وعدم قدرة السلطة في ضوء ذلك على توفير خدمات أساسية للسكان الفلسطينيين. إن هذه النظرة المحدودة الى دور المنظمات غير الحكومية يناقض ما يقترحه التقرير نفسه بشأن إعادة رسم هذه المنظمات لتوجهاتها، في ضوء الواقع الجديد الناشيء، بحيث تتصدى لمهام وقضايا من نوع "إغناء الحياة الإجتماعية للشباب، وتعزيز المكانة الإقتصادية والإجتماعية للنساء، والبيئة، وحقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية." (٩٣:١) وبذلك يتجاهل التقرير الصادر عن البنك الدولي كون المنظمات الفلسطينية غير الحكومية عنصراً أساسياً في تكوين المجتمع المدني، وإنجازاً هاماً حققه الفلسطينيون في ظل الإحتلال، ويتجاهل أيضاً دور هذه المنظمات كشركاء محتملين في التخطيط للتنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني.

وإذا أضفنا الى ما سبق أن المنظمات النسائية غير الحكومية لعبت دوراً حاسماً فيما يخص قضايا مساواة النساء وتطوير أوضاعهن، وهو ما يصفه تقرير البنك بـ "العمل بالغ الأهمية الذي أنجزته الأطر واللجان النسائية المختلفة" (٩٣:١)، وإذا ما استذكرنا حشر برنامج "المساعدة الطارئة" للنساء الفلسطينيات في

"غيتوهات" مقامة على أرض المنظمات غير الحكومية، فإن النظرة المحدودة التي يحملها البنك تجاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وكأنها مجرد مؤسسات تقدم الخدمات الإجتماعية، هو أمر مزعج حقاً.

ويسلّم تقرير البنك مسبقاً بأن تحديد الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية إنما يكمن في يد السلطة الفلسطينية، وذلك بدلاً من التفكير بسياق أكثر شمولية لتحديد العلاقة فيما بين هذه المنظمات من ناحية والسلطة من ناحية ثانية، ولتنظيم هذه العلاقة قانونياً:

"إن الدور المستقبلي لمنظمات الأمم المتحدة، وللمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ما زال ينتظر التقرير من جانب السلطة الفلسطينية."

ونظراً لأهمية حركة المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وقدرتها على المشاركة في تخطيط وتنفيذ التنمية البشرية المستدامة (وخاصة في جانب تأسيس وتعزيز السياسات المنصفة للنساء وللمجموعات المهمشة الأخرى)، فإن هناك حاجة جلية لتقوية وتدعيم وضع المنظمات غير الحكومية بصفتها قطاعاً حيوياً في المجتمع الفلسطيني. وإذا كانت وثيقة البنك الدولي تنطلق من عدم وضوح نظرة السلطة الفلسطينية إزاء مستقبل المنظمات غير الحكومية، فإن موقفها "الحيادي" ينسجم أيضاً مع السياسة العامة التي تتبناها بعدم التدخل في شؤون البنى السياسية والإجتماعية للمجتمع الفلسطيني. غير أن هذه الحيادية لا تطال موقفها الواضح والمعلن حول مستقبل تنظيم وأولويات الإقتصاد الفلسطيني.

الإتصالات والإسكان

في وصفها التفصيلي لمختلف القطاعات الإقتصادية، يمكن ملاحظة أن الدور المركزي المعطى للقطاع الخاص كمحرك للتنمية، ينعكس على الأولويات التي تحددها وثيقة "المساعدة الطارئة" للقطاعات المختلفة. فنرى مثلاً اقتصار تناول قطاع الإتصالات على إستثمارات القطاع الخاص، رغم حاجة هذا القطاع لبنىً أساسية حُرِم منها طوال فترة الإحتلال. وأما في مجال الإسكان، فإن الهدف الرئيسي للبرنامج هو "خلق إطارٍ مؤسسي وناظم، إطار للسياسات العامة، يكون داعماً لتطور القطاع الخاص في الإسكان" (٧:١). فيما أن تركيز البرنامج هو على توسيع برامج الإقراض المختصة بالإسكان كأساس لحل المشكلة القائمة في هذا المجال، إضافة الى دعم نشاط مجلس الإسكان الفلسطيني، وتقديم المساعدة الى برنامج الإسكان الجاري في وكالة الغوث. لو كانت الظروف عادية، فإن إفتراضات وثيقة البنك الدولي لما كانت تنطوي على أية مشكلة. غير أنه في ضوء أزمة الإسكان الضاغطة، والناجمة هي الأخرى عن النتائج الإقتصادية والأمنية للإحتلال المديد، فإن نقص مساهمة القطاع العام في حل أزمة السكن، سيعني استمرار الفجوة الحالية وبالتالي، استمرارية حرمان فئات المجتمع المهمشة. أما الإستفادة من برامج قروض الإسكان المحلية، فقد كانت على الدوام مقتصرة الى حد كبير، على الرجال، باستثناء حالات قليلة. ولذلك، ينبغي الإلتفات بوضوح الى الحاجات السكنية للوحدات المنزلية التي ترأسها نساء، وهو ما لم تفعله وثيقة البنك الدولي.

الخلاصة

يقودنا لا-مرئية النساء في برنامج المساعدة الطارئة المعد من قبل البنك الدولي، عوضاً عن الإعتراف المحدود بدور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، الى الإستنتاج الواضح بأن الوثيقة لا تعكس في كليتها مقاربةً واعية ببعد النوع، تأخذ بالإعتبار الأدوار والمساهمات المتعددة للنساء في المجالين الإقتصادي والإجتماعي. وبذلك فإن الوثيقة لا تعمل على إدماج النساء في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني، أي ان برنامج المساعدة الطارئة وما يؤسس له من مجرىً تنموي، هما بمثابة إستثمار في نصف السكان فقط، لا تلبي بسبب من ذلك، متطلبات التنمية البشرية المستدامة في فلسطين. والمؤكد أن هذا البرنامج لا يلتزم بالسياسات التي عبّر عنها البنك في وثائق ومواضع أخرى، كما في التقرير الصادر عام ١٩٩٤ بعنوان "تقوية دور النساء في التنمية الإقتصادية"، حيث يجري التشديد على دور البنك في تفحص الأدوار المرتبطة بالنوع في العملية التنموية، وفي الدفع باتجاه تحقيق الإنصاف ارتباطاً بالنوع.

وفوق ذلك كله، فإن برنامج المساعدة الطارئة هو بالدرجة الرئيسية، محاولةٌ لـ "رتق" المجتمع الفلسطيني أكثر من كونه برنامجاً لتنميته في إطار يتسم بالشمولية. وسيكون من الخطأ الفادح أن تصير الإفتراضات المحدودة والمعايير الرئيسية لهذا البرنامج، حدوداً ثابتة لإطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين، لأن ذلك سيُبقي النساء وفئات إجتماعية أخرى، على الهامش.